

يمكن أن يكون مذكورًا ولا معلومًا إلا بعد أن يكون الإيجاب كذلك ؛ لأنَّ السَّلب المطلق غير المعقول ابتداء . فلا يمكن تعقُّل القضية السَّالبة إلا بعد تعقُّل الإيجاب .

القضية المهملة

قال المصنّف : « وإن لم تكن مذكورة سمّيت : مهملة ، مثل قولنا : «الإنسان كاتب ، الإنسان ليس بكاتب» .
والمهملة في قوّة الجزئية ، لأنّها إذا أُريد بها الكليّة فالجزئية صادقة¹ ؛ وإن أُريد بها الجزئية فالجزئية صادقة أيضًا .
فالخاص أنّ الجزئية صادقة على التقادير كلّها ، والكليّة مشكوك فيها . فلهذا قيل : «المهملة في قوّة الجزئية»² .

السُّور

قال المفسّر : اعلم أنّ اللفظ المبيّن لكميّة الحكم يسمّى : سورًا . وهو : كلّ ، بعض ، لا شيء ، ولا واحد ، وليس ، وليس بعض ، وليس كلّ .
فما خلا عن ذلك فهو القضية المهملة ، كقولك : «الإنسان حيوان» .
وقد يظنّ أنّ الألف واللام تقتضي العموم في لغة العرب ؛ فإنّ صحّ ذلك فلا مهمل في اللّغة العربية . لكنه ليس بصحيح ؛ لأنّه كما تستعمل لاستغراق الجنس ، فقد تستعمل لتعيين الطّبيعة ، فنقول : «الإنسان» ، ونعني به : الإنسان من حيث هو إنسان . وهذا الاعتبار ليس بعامّ ، وإلاّ لما كان [17] الشّخص إنسانًا ؛ وليس بخاصّ أيضًا ، وإلاّ لما كان في العقل إنسان كلّيّ ، عامّ ، بجميع جزئياته ، بل هو في نفسه أمر وراء العموم والخصوص ؛ يلحقه العموم تارة ، والخصوص أخرى .

1 هذه الجملة ساقطة من (أ) و(ل) .

2 انظر : (أ) : 2 و (ل) : 3 ظ .